



CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الدورة الحادية والثلاثون
البند رقم ٤: حوار تفاعلي مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا
مداخلة شفوية

١٥ مارس/أذار ٢٠١٦

شكرًا سيدي الرئيس،

ونحن بصدد إحياء الذكرى الخامسة للأزمة السورية، والتي وصفتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا بأنها "من أفظع الأزمات الإنسانية في العالم"، لا تزال حياة الرجال والنساء والأطفال السوريين عرضة للدمار نظرًا للخراب الذي حل ببلادهم.

إن مركز القاهرة يشيد بالدور الذي تقوم به لجنة التحقيق المستقلة على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث تمنح تحقيقاتها المستمرة بصيصًا من الأمل في تحقق العدالة -يومًا ما- للضحايا. إن التقريرين اللذان تناقشهما هذه الدورة يرسمان صورة مروعة لما يحدث في سوريا.

بصورة شبه يومية، يتم إزهاق أرواح مئات الضحايا الأبرياء جراء الهجمات العشوائية التي شنتها -وتشنها- كافة الأطراف المنخرطة في النزاع، بما فيها القوات العسكرية الأجنبية؛ وتستخدم المجاعات والعنف الجنسي والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري -على نحو منهجي- كأسلحة للحرب. كذا فإن الحكومة السورية تدير "مصانعًا للإبادة" والتعذيب، وتعد صور ضحايا التعذيب السوريين، بمثابة أدلة مروعة وصادمة على ما يجري في مراكز الاعتقال التابعة للحكومة.

كذا فإن مركز القاهرة يشاطر لجنة التحقيق قلقها إزاء التهجير القسري لسكان المجتمعات المحلية، والهجمات التي تستهدف الأقليات الدينية والعرقية والجنسية. ومما لا شك فيه أن ترسيخ العنف الطائفي سيشكل تهديدًا لاستقلال سوريا وسلامة أراضيها وطابعها غير الطائفي على مدى الأجيال القادمة.

كما يؤيد كذلك توصيات لجنة التحقيق الموجهة للجهات الفاعلة ذات النفوذ، لاسيما أعضاء مجلس الأمن الأممي، لممارسة ضغوطًا على كافة الأطراف؛ من أجل وضع حد لأعمال العنف، ودعم حل سياسي للأزمة. ولا بد أن يتضمن هذا الحل وقف انتشار وتوريد الأسلحة إلى جميع أطراف النزاع، فضلًا عن معاملة طالبي اللجوء واللاجئين معاملة إنسانية؛ حسبما يشترط القانون الدولي.

لقد علمنا التاريخ مرارًا وتكرارًا، أن الحل الدائم الوحيد للأزمات لا بد أن يتضمن مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات الفظيعة. لا بد لمجلس الأمن إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما ندعو جميع الحكومات التي لم تفتح بعد تحقيقات في الجرائم المرتكبة في سوريا، لمباشرة التحقيقات على الفور في هذا الصدد، من خلال تفعيل الاختصاص القضائي العالمي بغية متابعة المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت، وإعمال نصوص القانون المدني -حيثما أمكن- فيما يخص التعويضات وتوفير سبل الانتصاف للضحايا.

لقد باتت المناقشات الدائرة هنا في المجلس منفصلة بشكل متزايد عن معاناة الضحايا في سوريا. ولذلك فنحن ندعو المجلس إلى عقد حلقة نقاشية رفيعة المستوى خلال دورته الثانية والثلاثين أو الثالثة والثلاثين تتيح الفرصة للضحايا أو لشهود العيان على الجرائم المرتكبة في سوريا لتقديم شهادات ذات مصداقية.

أخيرًا سيد بينيورو، كنت قد أعلنت في ٢٢ فبراير أننا "نشهد تكثيفًا واضحًا ومتزايدًا للتدخل العسكري الخارجي في سوريا، مع كل ما يحمله ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين"، وقد منح قرار مجلس حقوق الإنسان S-17/1 لجنة التحقيق الدولية المستقلة ولاية "التحقيق في كافة انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المزعمة ارتكابها منذ شهر مارس/آذار ٢٠١١ في سوريا"، فهل تنوي لجنة التحقيق تقديم تقارير في المستقبل عن الانتهاكات التي اقترفتها القوات العسكرية الأجنبية؟

شكرًا سيدي الرئيس.